مأزق في الجنّة:
الأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادي

© رويترز / س ت ر د جي/ ر سي س

عضو سابق في قوات النسر الملاتينية يحمل سلاحه بعد أن وافقت الجماعة على تسليم أسلحتها في جزر سليمان في آب/أغسطس 2003

ليست الأمم التي تعيش في منطقة المحيط الهادي بغريبة عن الأسلحة الصغيرة. فقد كانت الدول الجزرية في المنطقة موطناً لآلاف الجنود المسلحين أثناء وقوع الحرب العالمية الثانية، وعانت آنذاك من العديد من النزاعات المسلحة. ومنذ عهد قريب جداً، ظهرت الأسلحة الصغيرة من جديد كقوى موجهة للموت والإصابة في جزر سليمان، وبابوا غينيا الجديدة وفيجي وحتى في أستراليا.

وتوفّر الأحداث التي وقعت مؤخراً في المحيط الهادي دروساً واضحة للآخرين في النجاح كما في الفشل. ويسلّط هذا الفصل الأضواء على الصلات المبتكرة بين عملية نزع السلاح والتطلعات الوطنية إلى الاستقلال، كما يجري دراسة مسحية لمنطقة جزرية عادة ما تكون عرضة لتهريب الأسلحة والذخائر، مع أنها ما تزال حتى الآن بعيدة إلى حد بعيد عن مهربي الأسلحة المنظمين. أما الأسلحة النارية التي يساء استعمالها في الجريمة والنزاع والانقلابات العسكرية فمردها إلى مصادر أخرى، مما يكشف النقاب عن نموذج لمنشأ بارز وحيد.

فخلافاً لجيران منطقة المحيط الهادي في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، فإن المنطقة غير معرضة للتهريب على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن تجربة هذه المنطقة تبرهن بالأدلة على كيفية مقدرة حتى عدد محدود من الأسلحة الصغيرة على إحداث تدمير عميق في المجتمعات الصغيرة. فقد كان للنزاع المسلح وجرائم العنف آثار اجتماعية واقتصادية عميقة في المنطقة، وأقلها كان على الآفاق المستقبلية للأطفال والشباب من سكان جزر المحيط الهادي.

ومن بين النتائج الرئيسة التي خلص إليها هذا الفصل نورد ما يلي:

- ملكية الأسلحة المدنية في منطقة المحيط الهادي أعلى من المعدل العالمي لهذه الملكية. فهناك حوالي (3.1) مليون قطعة سلاح ناري مملوكة ملكية خاصة في هذه المنطقة، غالبيتها العظمى في أستراليا (11 قطعة لكل 100 شخص) وفي نيوزيلندا (22 قطعة لكل 100 شخص).

- الكميات المخزونة من الأسلحة الأمنية في منطقة المحيط الهادي معتدلة، حيث تمتلك الشرطة والقوات المسلحة حوالي 226.046 قطعة سلاح ناري، أو جزءاً من أربعة عشر جزءاً من مخزون الأسلحة المدنية.

- ما لا يقل عن 26 دولةً تُصدر الأسلحة الصغيرة إلى منطقة المحيط الهادي، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأكبر، إذ تزود أكثر من نصف جميع الواردات المعروفة من الأسلحة إلى هذه المنطقة.

- تهريب السلاح أمر نادر الحدوث في المنطقة، وإن كانت بابوا غينيا الجديدة تظل بقعة ساخنة في مجال التهريب.

- قوانين الأسلحة متضاربة وتحتوي على الكثير من الثغرات. وإلى أن يتم تحقيق التناسق في التشريعات بمنطقة المحيط الهادي، فإن المنطقة ستظل عرضة لتهريب الأسلحة.

- مهنة صناعة الأسلحة الصغيرة مألوفة شائعة في المنطقة. وتتم صناعة الأسلحة البدائية غير المتقنة محلياً في الأوقات التي يندر فيها الحصول عليها وفي أوقات النزاع، غير أن أهميتها النسبية كثيراً ما يغالى في تقديرها.

- أسفرت جهود التخلص من الأسلحة عن تحقيق نتائج إيجابية. ففي جزر سليمان وبوغَنفيل، اللتين مزقهما النزاع في الآونة الأخيرة، أصبح نزع السلاح الآن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح السياسي التدريجي والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

في منطقة المحيط الهادي، يرتبط نزع السلاح ارتباطاً وثيقاً بالاستقرارالاجتماعي والتنمية.

ينظر القسم الأول من هذا الفصل في مسألة حجم الصادرات والواردات القانونية وكمياتها، كما ينظر في المقتنيات المعروفة من هذه الأسلحة لدى المدنيين وقوات الأمن. ويتحول القسم الثاني منه إلى مناقشة القوى الموجهة للتجارة غير المشروعة بهذه الأسلحة بما فيها التهريب، والتسريب من الكميات المخزونة منها على المستويين المدني والرسمي، والجريمة المسلحة. أما القسم الثالث فيكشف النقاب عن التكاليف البشرية المرتبطة بتوافر الأسلحة النارية وسوء استعمالها في جزر فيجي وجزر سليمان و بوغَنفيل. وفي حين أن القسم الرابع يربط بين التجارب الأخيرة وجمع الأسلحة وتدميرها في بوغَنفيل وجزر سليمان، يلخص القسم الأخير التشريعات المرتبطة بالأسلحة في منطقة المحيط الهادي.

الشكل 9-1: معدل ملكية الأسلحة النارية المدنية بصورة قانونية لكل 100 نسمة في 20 دولة من دول منطقة المحيط الهادي

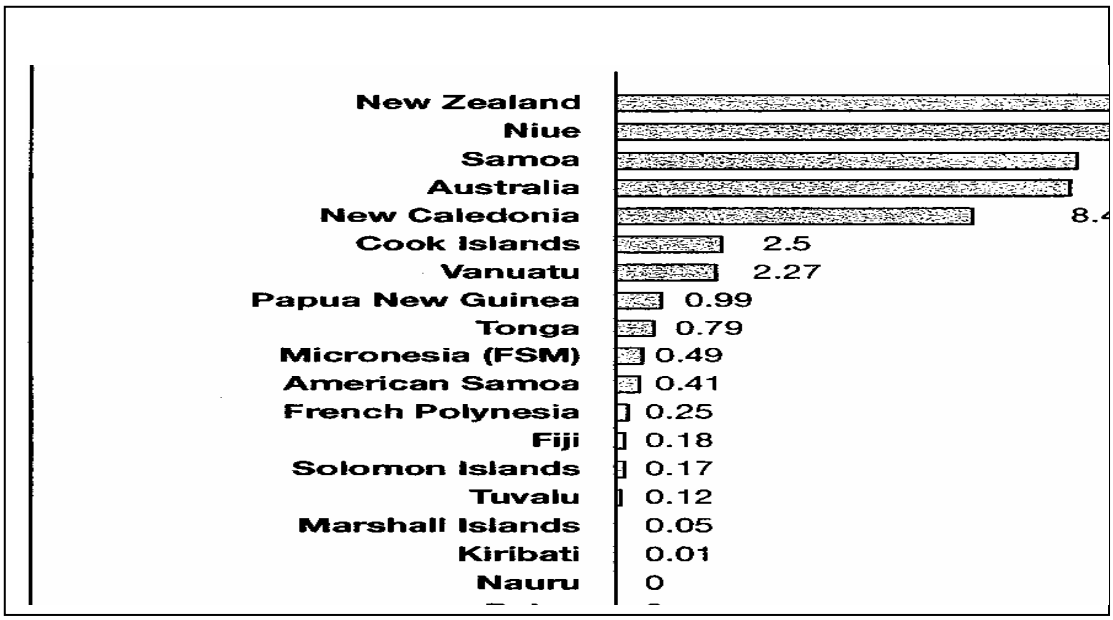

في منطقة المحيط الهادي تتباين معدلات ملكية السلاح لكل فرد بدرجة كبيرة من دولة إلى أخرى.

المصدر: ألبرز و توليفورد (2003).

إن الخط الفاصل بين التجارة المشروعة وغير المشروعة بالأسلحة الصغيرة يتّصف بعدم الوضوح في منطقة المحيط الهادي، مثلُه في ذلك مثلُ المناطق الأخرى. وقد دخلت الغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والمصنّعة للأغراض التجارية إلى كل دولة من دول المنطقة كأسلحة مشروعة. أما مصادر الأسلحة النارية التي ضبطت في أعقاب وقوع النزاع والجريمة، أو التي جمعت أثناء فترات العفو عن اقتناء السلاح، أو التي تم العثور عليها أثناء حملات حفظ الأمن والنظام، فمردها بشكل عام إلى مالكي وتجار أسلحة

مرخّصين وإلى مستودعات الأسلحة المملوكة للدولة. وبالاستثناء المحتمل لبابوا غينيا الجديدة، فإن التسرب المحلي للأسلحة المملوكة بطريقة قانونية يتجاوز إلى حد كبير حجم الأسلحة النارية المهربة إلى المنطقة.

وفي فيجي وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة، عاملت الجماعات، المكرسة اهتمامها وجهدها في التمرد والترهيب وتحقيق الأرباح، مستودعات الأسلحة التي تملكها الدولة كأسواق مركزية للأسلحة تستمد منها السلاح عند حاجتها إليها. وقد عملت الأسلحة الصغيرة الحربية المسروقة على إشعال أوار (إذكاء) مجموعة متنوعة من حالات العصيان والتمرد التي قامت بها قوات الشرطة وقوات الدفاع، وجعلت إمكانية الإطاحة بالحكومات المنتخبة أمراً ممكناً، وزادت بشكل كبير من درجة الفتك والإماتة التي تتسبب بها الجريمة المسلحة إضافة إلى زيادة حالات النزاع القبلي والإثني.

لقد عملت أربع سنوات من النزاع المسلح وعدم الاستقرار في جزر سليمان، وبشكل سريع، على عكس مسار عقْد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، مما دفع هذه البلاد إلى حالة من الفوضى التي يذكيها ويغذيها السلاح، وإلى الإخفاق الاجتماعي والاقتصادي. وفي ظل النقاش الواسع الانتشار الذي أحاط بقوة التدخل المسلح المتعدد الجنسيات إلى هذه الجزر في تموز/يوليو 2003، لم يعطَ أي شيء اهتماماً عاجلاً أكثر من الاهتمام الذي أُعطي إلى حملة جمع الأسلحة النارية والذخيرة وتدميرها.

أما الأزمة في بوغَنفيل المستمرة على مدى تسع سنوات فتمثلُ النزاع الأطول والأشد تدميراً في منطقة المحيط الهادي منذ الحرب العالمية الثانية، وقد حصدت أرواح عدة آلاف من القتلى. وباتباع سكان بوغَنفيل وجيرانهم لنهج مبتكر يربط بين نزع السلاح والاستفتاء الحتمي على الحكم الذاتي الوطني، فإن أهالي بوغَنفيل يرون اليوم في عملية تدمير الأسلحة الصغيرة عاملاً ضرورياً أساسياً في تحقيق التنمية المتجددة، والصحة الجيدة، والتعليم والازدهار.

لقد تم تشخيص انتشار الأسلحة النارية وسوء استعمالها في منطقة المحيط الهادي بأنهما المعيقان المباشران الأكثر إلحاحاً لانتعاش جزر سليمان وبوغَنفيل، وقد أصبحا منذ عهد قريب جداً العاملين المعيقين لآفاق التنمية في البر الرئيسي لدولة بابوا غينيا الجديدة (وليس في الجزر المحيطة بها).